Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

إمارتي بني ثابت الأولى والثانية في طرابلس الغرب (دراسة مقارنة)

أسمهان محمد عبد السلام عبد الجليل

كلية الآداب – جامعة الزاوية

The First and Second Emirates of Bani Thabit in Tripolitania (A Comparative Study)

Faculty of Arts – University of Zawiya

Asmahan Mohamed Abdu salam Abdulhalil

https://orcid.org/0009-0006-7568-9756

a.abduljalil@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/06/30 –تاريخ المراجعة:2026/07/18– تاريخ القبول: 2026/07/28– تاريخ للنشر : 5/8/ 2026

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة تاريخ إمارتي بني ثابت اللتين قامتا في إقليم طرابلس الغرب خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين)، وذلك من منظور مقارن يكشف أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين، وتتبع أهمية البحث من سعيه لتجاوز السرد التاريخي التقليدي إلى التحليل العميق لعوامل نشأة كل إمارة، وأسس شرعيتها، وطبيعة نظام حكمها، وسياساتها الدفاعية والاقتصادية، وأسباب سقوطها، وتنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل رئيس مفاده: لماذا اختلفت مسارات الإمارتين بشكل جوهري رغم انتمائهما لنفس الأسرة والجذور القبلية، حيث انهارت الأولى أمام صدمة خارجية عنيفة بالرغم من ازدهارها الداخلي، بينما تفككت الثانية بفعل الصراعات الداخلية وانتهت بالتصفية والضم السلمي النسبي للدولة المركزية؟ واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لجمع المادة العلمية ونقدها، والمنهج المقارن لتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين الإمارتين في محاور النشأة والحكم والسياسة الخارجية، والمنهج التحليلي لاستنباط النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها: أن الإمارة الأولى قامت على شرعية "عقد اجتماعي" مع أهل طرابلس، وحققت نهضة اقتصادية لفترة وجيزة، لكنها عانت من تحول تدريجي نحو حكم فردي أبعدها عن قاعدتها الاجتماعية مما سهل انهيارها. في المقابل، قامت الإمارة الثانية على شرعيتين هجينتين (القوة العسكرية والولاء للسلطة الحفصية)، واتسمت بصراعات داخلية مزمنة حول السلطة أفضت إلى تدخل الدولة المركزية وإنهاء وجودها بشكل كامل، وتقدم الدراسة في ختامها نموذجاً تفسيرياً مفاده أن تماسك الجبهة الداخلية وبناء الشرعية الذاتية يشكلان عاملاً أكثر حسماً في بقاء الكيانات السياسية من الازدهار الاقتصادي أو الدعم الخارجي المؤقت.

الكلمات المفتاحية: بنو ثابت، طرابلس الغرب، الدولة الحفصية، الإمارات المحلية، الغزو الجنوي، التاريخ المقارن، العصر الوسيط، المغرب الإسلامي، الصراع القبلي، الشرعية السياسية.

Abstract

This study examines the history of the two Emirates of Banu Thabit, which arose in the region of Tripoli of the West during the 8th and 9th centuries AH (14th and 15th centuries AD), through a comparative lens that reveals the similarities and differences between the two experiences. The research derives its significance from its endeavor

to transcend traditional historical narration and delve into a deep analysis of the factors behind the emergence of each Emirate, their foundations of legitimacy, the nature of their governance systems, their defensive and economic policies, and the causes of their collapse. The central problem addressed is a pivotal question: Why did the trajectories of the two emirates diverge fundamentally, despite belonging to the same family and tribal roots? The first collapsed before a violent external shock despite its internal prosperity, while the second disintegrated due to internal conflicts and ended with a relatively peaceful liquidation and absorption by the central state. The study employs a historical methodology for data collection and criticism, a comparative methodology to analyze points of agreement and divergence in the areas of origin, governance, and foreign policy, and an analytical methodology for drawing conclusions. The study reached several key findings, most notably: The first Emirate was founded on the legitimacy of a "social contract" with the people of Tripoli and achieved an economic renaissance for a brief period, but it suffered from a gradual drift towards autocratic rule, distancing it from its social base and facilitating its rapid downfall. Conversely, the second Emirate was built on hybrid legitimacies (military force and allegiance to the Hafsid authority) and was characterized by chronic internal power struggles that invited central state intervention and led to its complete termination.

In its conclusion, the study offers an explanatory model suggesting that the cohesion of the internal front and the construction of self-generated legitimacy constitute a more decisive factor in the survival of political entities than economic prosperity or temporary external support.

Keywords: Banu Thabit, Tripoli of the West (Tripolitania), Hafsid Dynasty, Local Emirates, Genoese Invasion, Comparative History, Medieval Era, Islamic Maghreb, Tribal Conflict, Political Legitimacy.

أولاً: المقدمة

تُعد دراسة تاريخ الإمارات المحلية التي نشأت في ظل تراجع السلطات المركزية الكبرى في المغرب الإسلامي مدخلاً أساسياً لفهم ديناميكيات الحكم والصراع على السلطة، وفي هذا الإطار، شهدت منطقة المغرب الإسلامي، خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين)، مرحلة من التفكك السياسي وضعف السلطة المركزية، مما أتاح لنخب وقوى محلية بروزاً لافتاً في المشهد السياسي، وفي قلب هذه التحولات، تبرز تجربة إمارتي بني ثابت في طرابلس الغرب كنموذج فريد لتجاذب العلاقة بين المركز والهامش، وبين مشروع الدولة الوراثي وضرورات الاستقرار المحلي، ويسعى هذا البحث إلى دراسة هاتين الإمارتين اللتين قامتا على أنقاض

النفوذ الحفصي المتقلص، ليس كمجرد سرد تاريخي للأحداث، بل كدراسة مقارنة تحلل طبيعة كل إمارة، وأسس حكمها، وسياساتها الداخلية والخارجية، وأسباب سقوطها، فالإمارة الأولى مثلت مشروعاً محلياً خالصاً ارتبط بأماني الطرابلسيين في الاستقرار، بينما جاءت الإمارة الثانية كمحاولة لاستعادة أمجاد الماضي في سياق إقليمي أكثر تعقيداً، الأمر الذي يجعل من المقارنة بينهما مدخلاً لفهم ديناميكيات الحكم في تلك الحقبة.

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء ملامح كلتا الإمارتين، وتحليل أوجه الشبه والاختلاف بينهما في النشأة، وطبيعة الحكم، والسياسات الداخلية والخارجية، وأسباب السقوط، وذلك من خلال منظور منهجي مقارن.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في أن الأدبيات التاريخية تناولت فترتي حكم بني ثابت غالباً بشكل سردي متصل، دون الوقوف على الفروق الجوهرية في طبيعة كل إمارة وأسس قيامها، والإشكال الذي يثيره الباحث هو: لماذا انهارت الإمارة الأولى أمام صدمة خارجية بالرغم من ازدهارها الداخلي، بينما انهارت الثانية نتيجة لعوامل التفكك الداخلي بالرغم من غطائها الشرعي الخارجي؟ وبناءً عليه، تسعى الدراسة للإجابة عن سؤال مركزي: ما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين إمارتي بني ثابت الأولى والثانية من حيث أسس النشأة، ونظم الحكم، ومصادر القوة والضعف، وأسباب السقوط؟

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

ينبثق عن مشكلة الدراسة وأهدافها التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف ساهم الفراغ السياسي وضعف السلطة الحفصية في نشأة إمارة بني ثابت الأولى؟
2- ما الأسس التي قامت عليها شرعية حكم الإمارة الأولى، وما طبيعة نظام حكمها (شوري، ملكي)؟
3- ما ملامح السياسة الاقتصادية والدفاعية التي انتهجتها الإمارة الأولى، وكيف انعكست على استقرارها؟
4- كيف كان الغزو الجنوي لطرابلس عاملاً حاسماً في إسقاط الإمارة الأولى، وما هي العوامل الداخلية التي سهلت هذا السقوط؟
5- كيف اختلفت ظروف نشأة الإمارة الثانية عن الأولى، وما هو دور التحالفات القبلية والقوى الخارجية في عودة بني ثابت للحكم؟
6- كيف أثرت الصراعات داخل الأسرة الحاكمة في الإمارة الثانية على استقرارها، وكيف تم استغلالها خارجياً؟
7- ما أوجه الشبه والاختلاف الجوهرية بين الإمارتين فيما يتعلق بأسباب السقوط والانهيار؟
8- لماذا انتهت تجربة بني ثابت الثانية بالتصفية النهائية والضم للحكم المركزي، بينما تركت الأولى أثراً كعصر ذهبي مؤقت في ذاكرة المدينة؟

رابعاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من بعدين رئيسيين:

1- الأهمية العلمية: تسعى إلى سد فجوة في الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ ليبيا الإسلامي، من خلال تقديم تحليل مقارن يتجاوز السرد التاريخي التقليدي، وإنها تنتقل من سؤال "ماذا حدث؟" إلى سؤال "لماذا حدث؟ وكيف اختلفت مسارات التجربتين؟"، مما يضيف عمقاً تحليلياً لفهم التاريخ السياسي للمنطقة.

2- الأهمية العملية: تقدم الدراسة نموذجاً لتحليل كيانات سياسية محلية كانت دوافع بقائها وسقوطها معقدة، وهو ما يمكن أن يفيد في فهم دور العامل الداخلي (الشرعية، الاقتصاد، التماسك المجتمعي) مقابل العامل الخارجي (التدخلات الإقليمية) في استقرار الدول والكيانات السياسية.

خامساً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تتبع ظروف نشأة إمارة بني ثابت الأولى، وأسس شرعيتها السياسية والاجتماعية.

2- رصد وتحليل مظاهر الازدهار الاقتصادي والعمراني في طرابلس خلال عهد الإمارة الأولى، ونظامها الدفاعي.

3- دراسة ملابسات سقوط الإمارة الأولى إثر الغزو الجنوي عام (755هـ/1354م).

4- تحليل ظروف عودة أسرة بني ثابت للسلطة (الإمارة الثانية)، وطبيعة علاقتها بالدولة الحفصية.

5- تتبع مظاهر الصراع الداخلي على السلطة داخل البيت الحاكم، وتأثيرها على استقرار الإمارة الثانية.

6- عقد مقارنة منهجية شاملة بين الإمارتين في مجالات: النشأة، طبيعة الحكم، السياسة الخارجية، العلاقة بالمجتمع، وأسباب السقوط.

سادساً: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تعتمد الباحثة على أدوات منهجية متكاملة:

1- المنهج التاريخي (الاسترادادي): سيكون أساساً للدراسة، حيث يقوم على جمع المادة العلمية من المصادر التاريخية الأولية والمراجع الثانوية، ونقدها، وتحليلها للوصول إلى تصور دقيق للأحداث وترتيبها زمنياً.

2- المنهج المقارن: يُعد جوهر الدراسة، وسيتم توظيفه لعقد مقارنة منهجية بين الإمارتين في عدة محاور رئيسية (سيتم تحديدها في المبحث الثالث)، للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف، وفهم البنية الخاصة بكل إمارة.

3- المنهج التحليلي: يُستخدم لتحليل الظواهر التاريخية والنصوص، مثل تحليل طبيعة الحكم، دوافع الصراع، وبنية الاقتصاد والمجتمع، وربط النتائج بأسبابها العميقة.

سابعاً: حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

- الحدود الزمانية: تمتد من بدايات ضعف السلطة الحفصية في طرابلس وقيام الإمارة الأولى عام (724هـ/1324م)، مروراً بسقوطها (755هـ/1354م)، ثم عودة الإمارة الثانية (772هـ/1370م)، وحتى سقوطها النهائي وضم طرابلس للحكم الحفصي المباشر (803هـ/1400م)، مع إشارات عابرة لما بعد ذلك لتوضيح المصير النهائي.
- الحدود المكانية: تركز على مدينة طرابلس الغرب وضواحيها المباشرة (مثل جنزور، تاجوراء)، مع الامتداد الضروري عند ذكر العلاقات مع أقاليم أخرى (تونس/العاصمة الحفصية، قابس، جزيرة جربة، جنوة) والتي أثرت بشكل مباشر على مجرى الأحداث في طرابلس.
- الحدود الموضوعية: تنحصر في دراسة الجوانب السياسية (النشأة، الحكم، الصراعات، السقوط)، مع تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية بمقدار ما تخدم فهم هذه الجوانب السياسية وتفسر مسار الإمارتين المقارن.

أولاً: إمارة بني ثابت الأولى (نشأة محلية وصراع من أجل البقاء)

أصول الأسرة وطبيعة المجتمع:

تشير المصادر إلى أن بني ثابت هم فرع من قبيلة ذباب بن سليم، وتحديداً من الوشاحيين المنتسبين إلى عمور بن وشاح، وهم بذلك جزء من النسيج القبلي الذي استقر في إقليم طرابلس وضواحيه كزنزور وتاجوراء وغريان، بعد قرون من حياة التنقل. يذكر التيجاني أصلهم وصلاتهم بإخوتهم الجواري والمحاميد، مما يشير إلى شبكة مصاهرة وتحالفات قبلية واسعة كانت بمثابة رأس المال السياسي والاجتماعي لهذه الأسرة[1]، وقد وجدت هذه القبائل في تراجع سلطة الدولة الحفصية فرصة للبروز، بعد أن كانت تتأرجح بين الولاء والعصيان، لتتحول من مجرد قوى قبلية مساعدة أو متمردة إلى قوى مؤسسة للحكم.

ظهور الإمارة الأولى: استجابة للفراغ السياسي:

لم تنشأ إمارة بني ثابت الأولى من فراغ، بل كانت استجابة مباشرة للفوضى العارمة التي عمت طرابلس، فبعد سلسلة من الاغتيالات والانقلابات السريعة التي طالت حكاماً مثل محمد بن أبي عمران، ومحمد كعبور، وسعيد بن طاهر المازوقي، وثابت بن عمار، وصلت المدينة إلى حالة من الإنهاك[2]، هنا، وفي ظل غياب تام للسلطة المركزية، اتجه الأهالي إلى أسرة بني ثابت المعروفة بقوتها ومنعتها، طلباً للأمن، في هذا السياق، كان تأسيس الإمارة عام (724هـ) بمثابة عقد اجتماعي جديد، قاده ثابت بن محمد بن ثابت[3]، وهنا ترى الباحثة أن شرعية الحكم في الإمارة الأولى قامت على أساسين: الأول، دفع الضرر والفوضى الذي مثله "العقد الاجتماعي" مع الأعيان والسكان، والثاني، القوة الذاتية للأسرة التي استندت إلى عصبيتها القبلية، وهذا المزيج من الشرعية الانتخابية والقبلية هو ما ميز هذه المرحلة التأسيسية.

تطور الإمارة: بين المشيخة والمُلك:

يمكن تقسيم تطور الإمارة الأولى إلى مرحلتين رئيستين:

1- مرحلة التأسيس والمجلس الاستشاري (ثابت بن محمد وابنه محمد): تميزت هذه الفترة بطابع حكم رشيد نسبياً؛ أسس ثابت مجلساً استشارياً، وخلفه ابنه محمد بن ثابت (730–750هـ) الذي واصل سياسة والده الحذرة، فركز على تنشيط التجارة وتحصين المدينة ضد الأخطار الخارجية، ووسع نفوذه ليضم جربة مؤقتاً[4]، وتلحظ الباحثة أن محمداً بن ثابت كان حاكماً براغماتياً بامتياز، بدا ذلك جلياً في مبايعته السريعة للمرينيين عند استيلائهم على تونس، ثم عودته للاستقلال فور انحسارهم، مما يدل على أن ولاءاته كانت وظيفية بالدرجة الأولى لضمان بقاء كيانه.

2- مرحلة التحول إلى المُلك (ثابت بن محمد الثاني): بعد مقتل محمد بن ثابت، تولى ابنه ثابت (750–755هـ) الحكم، وهنا حدث تحول جوهري في طبيعة الحكم، يصفه الباحثون بأنه "حولها إلى ما يشبه المُلك"، وأحاط

---

1) التيجاني، أبو محمد عبد الله التجاني، رحلة التجاني، قدم لها حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1981، ص212..

2) روسي، أتوري، ليبيا منذ الفتح العربى حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة محمد التليسى، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، بيروت، 1991م، ص117.

3) روسي، ليبيا، ص118.

4) السباني، صالح الصادق، ليبيا أثناء العهد الموحدي والدولة الحفصية، (ق 6 – 10هـ/ 12/ 16م)، سلسلة الدراسات التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006، ص 309، 310.

نفسه بحاشية، متخلياً عن صورة شيخ القبيلة أو الرئيس المنتخب[1]، ويعزو الباحث هذا التحول إلى عاملين: الأول، تراكم الثروة بفضل الاستقرار والحركة التجارية الذي أتاح له إمكانيات مادية للبذخ وبناء حاشية، والثاني، هو التطلع لبناء شرعية سلالية ملكية، بدلاً من الشرعية القبلية أو الانتخابية التي قامت عليها بداية الإمارة، لكن هذا التحول ربما خلق شرخاً بينه وبين قاعدته الاجتماعية التقليدية، وهو ما قد يفسر تخلي بعض حلفائه عنه لاحقاً.

الازدهار الاقتصادي ونظام الدفاع:

شكلت الفترة الأولى قاعدة لازدهار اقتصادي ملحوظ، وقد أجمع الجغرافيون والرحالة، كالبكري والإدريسي والتيجاني، على وصف طرابلس بالمدينة "البيضاء" ذات الأسواق الحافلة والمباني الجليلة، فقد تعرض البكري لها بالذكر ويصف سورها بقوله: "وعلى مدينة طرابلس سور صخر جليل البنيان"[2]، كما ذكر البكري عن طرابلس أن: "مبنى جامعها أحسن مبنى، ولها أسواق حافلة جامعة، وحمامات كثيرة فاضلة"[3]، ووصفها التيجاني بأن: "بياضها مع شعاع الشمس يعشي الأبصار، فعرفت صدق تسميتهم لها بالمدينة اليضاء"[4]، ويذكرها الإدريسي بقوله: أما طرابلس فهي "بيضاء حسنة الشوارع، متقنة الأسواق، وبها من صنائع وأمتعة يتجهز بها إلى كثير من الجهات".[5] وانصرف الطرابلسيون عن الاهتمام بالجندية وقصروا نشاطهم الدفاعي على تجديد سور المدينة كلما احتاج تجديد، وتجنيد حاميات من المرتزقة لحماية المدينة[6]، فقد اكتفى سكان المدينة في مجال الدفاع عنها، وتحصينها بالاتفاق مع حاكمهم على صرف جزء من الدخل الذي يدفعونه في ترميم السور وتجنيد فرق مستأجرة تشكل حامية قائمة في طرابلس والضواحي، وكان أكثر تلك الحامية من مجريس وهم فرع من هوارة، حيث ذكر التيجاني ذلك:.. ورأيت بسورها من الاعتناء واحتفال البناء ما لم أره لمدينة سواها، وبسبب ذلك أن لأهلها حظاً من مجباها يصرفونه في رم سورها"[7]

وتعقب الباحثة على السياسة الدفاعية الفريدة التي اتبعها الطرابلسيون وحكامهم، والمتمثلة في صرف جزء من دخلهم لترميم السور وتجنيد حاميات من المرتزقة (خصوصاً من هوارة)، بأنها كانت سلاحاً ذا حدين، فمن جهة، وفرت الأمن والاستقرار وأتاحت للسكان التفرغ للتجارة، ومن جهة أخرى، خلقت حالة من الاعتماد على قوات غريبة قد لا تكون ولاءاتها عميقة، وهو ما ظهر جلياً في سهولة اختراق المدينة ليلاً.

---

1) البرغوثى، عبد اللطيف، تاريخ ليبيا الإسلامي، بيروت، 1972 م، ص359.

2) البكري، أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت 487 هـ/ 1094م)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ترجمة: وكلين دولسان، باريس، 1965، ص7.

3) البكري، أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت 487 هـ/ 1094م): كتاب المسالك والممالك، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندرى فيرى، ترجمة سعد غراب، الدار العربية للكتاب، تونس، 1992م، ج2، ص 653.

4) التيجاني، رحلة التيجاني، ص237.

5) الشريف الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن إدريس، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ص297.

6) عبد اللطيف البرغوثي، تاريخ ليبيا الإسلامي، ص359.

7) التيجاني، رحلة التيجاني، ص238.

السقوط المأساوي: الغزو الجنوي ونهاية الإمارة:

في عام (755هـ/ 1354م)، وفي ذروة الازدهار، دبّر الأسطول الجنوي بقيادة فيليب دوريا هجوماً غادراً، إذ استغل الجنويون ضعف التحصينات والانشغال بالتجارة، فدخلوا في زي تجار، ثم انقضوا على المدينة ليلاً وسيطروا عليها[1]، وتؤكد الباحثة أن سقوط طرابلس لم يكن مجرد هزيمة عسكرية، بل كان انهياراً لنموذج دولة المدينة التجارية الذي قام على الأمن والحياد النسبي، وخيانة القبائل البدوية لثابت بن محمد، الذي قُتل على أيديهم بعد لجوئه إليهم[2]، تكشف عن عمق الشرخ الداخلي وفشل مشروع "المُلك" في تأمين قاعدة حكم صلبة، لقد انتهت الإمارة الأولى بكارثة إنسانية وسياسية، بعد أن بيعت المدينة وما تبقى من أهلها بخمسين ألف قطعة ذهب[3]، في صفقة تعكس تحول البشر والمدن إلى مجرد سلع في صراعات العصور الوسطى.

ثانياً: إمارة بني ثابت الثانية (استعادة محكوم عليها بالفشل)

عودة الأمل وطبيعة التأسيس:

بعد عقدين من سقوط الإمارة الأولى، تمكن أبو بكر بن ثابت من استعادة حكم طرابلس عام (772هـ/ 1370م)، لكن طريقة الاستعادة كانت مختلفة تماماً عن النشأة الأولى، فهذه المرة، لم يأت بدعوة من الأهالي، بل على رأس أسطول بحري، مستغلاً سوء الأوضاع في عهد عبد الرحمن بن مكي، ومحرضاً سكان الضواحي للثورة، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: فاستنفض عليه أهل البلد وثاروا به وبادر أبو بكر بن ثابت لاقتحامها عليه وأسلموه إلى أمير من أمراء ذياب فأجاره إلى أن بلغه مأمنه من محلة قومه وإيالة عمه عبد الملك لقابس إلى أن هلك في سنة 779هـ".[4] وهنا تكمن نقطة تحول جوهرية: فالإمارة الثانية لم تقم على أساس "العقد الاجتماعي" مع الداخل، بل على "الانقضاض" عليه بدعم خارجي وتحالفات قبلية ظرفية، وسرعان ما أعلن أبو بكر ولاءه للسلطان الحفصي ليحصل على الشرعية الرسمية، وهذا جعل الإمارة منذ ولادتها مدينة بالولاء لسلطة مركزية، وفاقدة لاستقلالية القرار التي تمتعت بها سابقتها في بداياتها، وأرى أن هذا القيد الجديد هو مكمن الضعف البنيوي الذي لازم هذه الإمارة طوال عمرها.

عهد الصراع الداخلي المزمن:

1) السباني، صالح الصادق ، ليبيا أثناء العهد الموحدي والدولة الحفصية، ص314.

2) الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، 1998، ص94.

3) ابن بطوطة، محمد بن عبدالله بن محمد، رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمطار وعجائب الأسفار، تحقيق محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987، ص663، 664.

4) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمى تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م، ج6، ص423.

بخلاف الإمارة الأولى التي شهدت صراعاً محدوداً، تميزت الإمارة الثانية بانشقاقات داخلية شبه دائمة في بيت بني ثابت الحاكم:

1- صراع علي بن عمران وقاسم بن خلف: فور وفاة أبي بكر، اندلع صراع بين الوالي الجديد علي بن عمران وقائد جيشه، استغل قاسم هذا الصراع، وتحالف مع أحد أبناء الأسرة، مما أدخل الإمارة في دوامة من المؤامرات. [1]
2- التدخل الحفصي المباشر الأول (794هـ): لجأ قاسم إلى السلطان الحفصي الذي رأى في هذا الصراع فرصة لفرض نفوذه، فأرسل حملة بقيادة ابنه لحصار طرابلس، مما اضطر علي بن عمران للمقاومة تارة والتفاوض تارة أخرى[2]، واللافت هنا أن الحصار رُفع بدفع غرامة مالية، مما حول المدينة إلى بقرة حلوب للقوى المتصارعة.
3- الانقلاب الأخوي (800هـ): العلامة الفارقة في انحدار الإمارة الثانية هي استعانة الأخوين يحيى وعبد الواحد بني أبي بكر[3] بالسلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز للإطاحة بابن عمهما علي بن عمران، ونجح المخطط، وتم تنصيبهما كحاكمين[4]، وفي تقدير الباحثة، هذه الحادثة هي النقطة التي حوّلت الإمارة من كيان يكافح للبقاء إلى أداة في لعبة الصراعات الإقليمية، فاستقدام القوة الخارجية لفض نزاع عائلي كان بمثابة انتحار سياسي، جعل نهاية الإمارة مجرد مسألة وقت.

النهاية الحتمية والتدخل الحفصي الحاسم:

بعد أن ثبّت الخليفة الحفصي أبو فارس عبد العزيز سلطته في الداخل التونسي، لم يعد هناك مبرر لبقاء إمارة شبه مستقلة في طرابلس، خاصة مع ورود أنباء عن تطلع الأخوين للاستقلال، فما كان منه إلا أن سار بنفسه على رأس جيش لحصار المدينة[5]، وتستنتج الباحثة من طريقة سقوط الإمارة عام (803هـ/ 1400م) أنها انهارت من الداخل قبل الخارج؛ فطول الحصار ويأس الناس، وتدخل الصلحاء لتسليم المدينة، كلها مؤشرات على فقدان أسرة بني ثابت لأي قاعدة شعبية، ولم تعد هناك تلك الرابطة التي قامت عليها الإمارة الأولى، وهكذا، انتهت الإمارة الثانية ليس بغزو خارجي مدمر، بل بإعادة ضم بيروقراطية إلى حظيرة الدولة الحفصية، لتتحول طرابلس إلى ولاية عادية يحكمها ولاة معينون.

ثالثاً: مقارنة بين الإمارتين الأولى والثانية

---

1) ابن خلدون، العبر، ج6، ص965.
2)ابن خلدون، العبر، ج6، ص965، 966.
3) أحمد النائب الأنصاري الطرابلسي، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة التاريخ العثماني، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1970، ص170.
4) ابن قنفد، أبو العباس أحمد بن الخطيب ابن القنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968، ص188- 189.
5) الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، ص120.

بعد استعراض مسيرة كلتا الإمارتين بالتفصيل، ننتقل في هذا المبحث إلى عقد مقارنة منهجية بينهما، تتجاوز مجرد رصد أوجه الشبه والاختلاف السطحية، لتغوص في تحليل البنى العميقة التي حكمت مسار كل تجربة، وسيتم تناول هذه المقارنة من خلال ستة محاور رئيسية، تُستعرض نتائجها في نقاط سردية تحليلية.

1- مقارنة في طبيعة النشأة وأسس الشرعية السياسية

- **الإمارة الأولى:** نشأت من رحم الحاجة الداخلية، واستجابةً لطلب أهالي طرابلس المنهكين من الفوضى والاغتيالات السياسية، وكانت شرعيتها من نوع خاص، يمكن وصفه بأنه "عقد اجتماعي" محلي، حيث اختار الأعيان والوجهاء (ثابت بن محمد) لتولي الحكم، وأسس مجلساً استشارياً لإدارة شؤون البلاد، لم تكن هذه الشرعية ممنوحة من سلطة مركزية، بل كانت نابعة من الداخل ومشروطة بالقدرة على توفير الأمن والاستقرار، وترى الباحثة أن هذه النشأة "العضوية" هي التي منحت الإمارة في بداياتها قوة وصلابة، وجعلت سكان المدينة شركاء فعليين في الحكم وليس مجرد رعايا.
- **الإمارة الثانية:** على النقيض تماماً، قامت الإمارة الثانية على أنقاض حكم آل مكي، ليس بدعوة من الأهالي، بل عبر "انقضاض" مسلح قاده أبو بكر بن ثابت على رأس أسطول بحري، شرعيتها كانت هجينة ومركبة؛ ظاهرياً استندت إلى القوة العسكرية والتحريض القبلي، ثم سارعت لاكتساب الغطاء القانوني عبر إعلان الولاء للسلطان الحفصي، وتعقب الباحثة على هذا التأسيس بأنه كان بمثابة "ولادة قيصرية" مشوبة بالتبعية منذ اللحظة الأولى، فالإمارة لم تخلق لنفسها شرعية ذاتية مستقلة، بل استعارتها من السلطة المركزية التي ستصبح لاحقاً أداة إنهائها.

2- مقارنة في طبيعة نظام الحكم وتطوره

- **الإمارة الأولى:** شهد نظام الحكم فيها تطوراً تدريجياً، لكنه اتسم باستقرار نسبي، بدأ بنظام شبه شوري بقيادة (ثابت الأول)، واستمر في عهد ابنه (محمد) الذي حافظ على التوازن بين سلطته والمجلس الاستشاري، لكن نقطة التحول الجوهرية حدثت في عهد (ثابت الثاني)، الذي حوّل الحكم إلى ما يشبه المُلك الفردي، وأحاط نفسه بحاشية، متخلياً عن صورة شيخ القبيلة أو الرئيس المنتخب، وفي تقدير الباحثة، هذا التحول وإن كان يعكس طموحاً لبناء دولة، إلا أنه خلق شرخاً تدريجياً بين الحاكم وقاعدته الاجتماعية التقليدية التي ألفت الشورى والتواضع.
- **الإمارة الثانية:** لم تعرف الإمارة الثانية أي استقرار في نظام الحكم، بل طبعت بطابع الصراع الداخلي المزمن، فمنذ وفاة المؤسس (أبي بكر)، تفجرت الانقسامات داخل البيت الحاكم؛ بدءاً من صراع (علي بن عمران) مع قائد جيشه، ومروراً بالمؤامرات والتحالفات المتقلبة، ووصولاً إلى الانقلاب الأخوي المدبر بين أبناء (أبي بكر)، وتخلص الباحثة إلى أن هذا الصراع لم يكن مجرد خلافات عابرة، بل كان عرضاً لمرض بنيوي هو غياب قاعدة واضحة لتداول السلطة، مما حول الإمارة إلى ساحة صراع عائلي مفتوح على مصراعيه للتدخل الخارجي.

3- مقارنة في السياسة الخارجية وعلاقة الإمارة بالمحيط الإقليمي

- **الإمارة الأولى:** انتهج حكام الإمارة الأولى سياسة خارجية مستقلة وبراغماتية بامتياز، وكان ولاؤهم للقوى الإقليمية الكبرى، سواء الحفصية أو المرينية، ولاءً ظرفياً ومرحلياً لا يتجاوز إعلان التبعية الاسمي عند الضرورة، وسرعان ما يعودون إلى الاستقلال الفعلي متى سنحت الفرصة، وقد تجلى ذلك بوضوح في مبايعتهم

السريعة للمرينيين ثم استعادة استقلالهم فور انحسارهم، وترى الباحثة أن هذه السياسة كانت ناجحة في الحفاظ على الكيان طوال عقدين من الزمن، لأنها قامت على مبدأ "توظيف" الصراعات الإقليمية لا "الانخراط" فيها.

- **الإمارة الثانية:** شكلت سقطة السياسة الخارجية لإمارة بني ثابت الثانية أحد أسباب انهيارها، فقد كانت منذ البداية مدينة بالولاء للسلطان الحفصي، والأدهى أنها تجاوزت منطق التبعية الاسمية إلى فتح الباب للتدخل العسكري المباشر، لقد استقدم أبناء الأسرة الحاكمة بأنفسهم الجيوش الحفصية لفض نزاعاتهم الداخلية، محولين إمارتهم إلى ورقة في لعبة الصراعات الإقليمية، وفي تحليل الباحث، هذا "الانتحار السياسي" الجماعي جعل نهاية الإمارة مجرد مسألة وقت، وجردها من أي مبرر وجودي ككيان مستقل.

4- مقارنة في الأوضاع الاقتصادية وسياسات الأمن والدفاع

- **الإمارة الأولى:** تمتعت بفترة ذهبية من الازدهار الاقتصادي والعمراني، شهد بها الرحالة والجغرافيون الذين وصفوا طرابلس بأنها "المدينة البيضاء" ذات الأسواق الحافلة والجامع البهي، وقامت سياستهم الدفاعية على تحصين الأسوار بشكل دوري، وتجنيد حاميات من المرتزقة، مما أتاح للسكان التفرغ للتجارة والأنشطة الاقتصادية بعيداً عن الانخراط في الجندية.

لكن الباحثة تعقب على هذه السياسة بأنها كانت "سلاحاً ذا حدين"؛ فقد خلقت حالة من الرفاهية والأمن المؤقت، لكنها ولدت اعتماداً على قوات غريبة ذات ولاء محدود، وهو ما ظهر جلياً في سهولة اختراق المدينة ليلاً وسلبها من قبل الجنويين.

- **الإمارة الثانية:** لم تتح للأوضاع الاقتصادية أن تزدهر بشكل يذكر بسبب حالة عدم الاستقرار المزمن والحروب المتقطعة، وتحولت موارد المدينة إلى مدفوعات للحصارات، وغرامات تدفع للجيوش الغازية لترحل عنها، لا للتنمية والإعمار، وتشير الباحثة إلى أن هذه الحالة من الصراع الدائم حولت طرابلس من مركز تجاري جاذب إلى "بقرة حلوب" للقوى المتصارعة، مما أنهك مواردها وأفقد أهلها الثقة في حكامهم، وهذا ما يفسر عدم وجود مقاومة شعبية تذكر عند سقوط الإمارة الثانية.

5- مقارنة في العلاقة بالمجتمع والقاعدة الشعبية

- **الإمارة الأولى:** بدأت بعلاقة قوية ومتينة مع المجتمع الطرابلسي، حيث كان الحكم ثمرة لاختيارهم الحر، لكن هذه العلاقة تآكلت تدريجياً مع التحول إلى "المُلك" في عهد (ثابت الثاني)، الذي خلق مسافة بينه وبين الناس، تجسدت الهوة النهائية في تخلي القبائل البدوية عن (ثابت الثاني) وقتله عند لجوئه إليهم هرباً من الجنويين، وتخلص الباحثة إلى أن هذه النهاية المأساوية تكشف عن فشل مشروع "المُلك" في الحفاظ على التحالف مع القوى الاجتماعية التقليدية التي كانت أساس قوة الإمارة.
- **الإمارة الثانية:** لم تكن للإمارة الثانية أي قاعدة شعبية صلبة منذ البداية، فقامت بالقوة، واستمرت بالصراعات، وانتهت بتدخل الصلحاء والأعيان لتسليم المدينة للسلطان الحفصي دون مقاومة تذكر، وترى الباحثة أن هذا المشهد الختامي هو أكبر دليل على انعدام أي رابطة حقيقية بين الحكام والمحكومين؛ لقد فقدت أسرة بني ثابت مبرر وجودها السياسي في عيون الطرابلسيين، فجاء سقوطهم كإجراء إداري بارد، لا ككارثة وطنية.

6- مقارنة في أسباب السقوط النهائي

- **الإمارة الأولى:** انهارت بفعل صدمة خارجية عنيفة وغادرة، هي الغزو الجنوي، لكن هذا الانهيار لم يكن ليتحقق لولا وجود عامل داخلي مساعد تمثل في الهشاشة الدفاعية وخيانة القبائل الحليفة، لقد كان السقوط مدوياً وسريعاً وخلف جرحاً عميقاً في الذاكرة الجمعية.
- **الإمارة الثانية:** انهارت بفعل التفكك الداخلي المزمن أولاً وقبل كل شيء، فلم تكن هناك حاجة لغزو خارجي، بل كان الضم إلى الدولة المركزية نتيجة حتمية لعجز الأسرة الحاكمة عن حكم نفسها قبل حكم المدينة، وفي ختام هذه المقارنة، تخرج الباحثة بنتيجة مفادها أن التفكك الداخلي، كما جسدته الإمارة الثانية، هو العامل الأشد فتكاً ببقاء الكيانات السياسية، فهو يقتلها من الداخل بهدوء قبل أن يأتيها الموت من الخارج بصخب.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المقارنة لمسار إمارتي بني ثابت، يمكن الخلوص إلى أن هاتين التجربتين، وإن حملتا نفس الاسم ونفس الجذور الأسرية، إلا أنهما مثلتا نموذجين مختلفين تماماً في الحكم والمصير، والنتيجة الجوهرية التي تتوصل إليها الباحثة هي أن قوة الكيان السياسي المحلي في فترات ضعف المركز لا تقاس فقط بالقدرة على انتزاع السلطة، بل بالقدرة على بناء شرعية دائمة وجبهة داخلية متماسكة، فقد نجحت الإمارة الأولى في بداياتها في تحقيق هذا التوازن، لكنها انهارت أمام صدمة خارجية عنيفة فضحت تحولها الداخلي نحو الانعزال عن قاعدتها، أما الإمارة الثانية، فقد ولدت وفي جيناتها عوامل الفناء، متجسدة في الشرعية المستعارة والانقسام الداخلي، مما جعل سقوطها النهائي مجرد إجراء شكلي لاستعادة النظام المركزي، وبذلك، تبقى تجربة الإمارة الأولى علامة بارزة في تاريخ طرابلس كعصر ذهبي قصير، بينما تعد الثانية درساً تاريخياً في كيف تؤدي الصراعات الداخلية إلى خسارة الاستقلال بشكل أسرع وأبشع مما قد يفعله أي عدو خارجي.

النتائج:

بعد هذه الدراسة المقارنة بين إمارتي بني ثابت الأولى والثانية في طرابلس الغرب، يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية:

1- اختلاف جوهري في أسس النشأة والشرعية: قامت الإمارة الأولى على أساس "عقد اجتماعي" مع أعيان وسكان طرابلس الذين اختاروا بني ثابت لإنهاء الفوضى، مما منحها شرعية شعبية صلبة في بداياتها، في المقابل، قامت الإمارة الثانية على أساس "انقضاض" مسلح واستغلال ظرفي للصراعات، مما جعل شرعيتها هجينة ومعتمدة على الغطاء الخارجي من الدولة الحفصية والقوة العسكرية أكثر من القبول الشعبي.
2- تباين في استقرار نظام الحكم: اتسمت الإمارة الأولى باستقرار نسبي في الحكم وتطور تدريجي من نظام شوري تشاركي إلى حكم فردي يميل إلى الملكية الوراثية، أما الإمارة الثانية، فعانت منذ بدايتها من صراعات وانقسامات داخلية مزمنة في بيت بني ثابت الحاكم، أضعفتها وأفقدتها القدرة على بناء نظام حكم متماسك.
3- اختلاف في مصادر التهديد وأسباب السقوط المباشرة: سقطت الإمارة الأولى بفعل صدمة خارجية عنيفة ومفاجئة تمثلت في الغزو والغدر الجنوي، والذي نجح بسبب خيانة داخلية من حلفاء قبليين وثغرات في النظام الدفاعي القائم على المرتزقة، أما الإمارة الثانية، فسقطت بفعل التفكك الداخلي المزمن الذي تطور إلى "انتحار سياسي" جماعي، حين استقدم أبناء الأسرة الحاكمة بأنفسهم الجيوش الحفصية لفض نزاعاتهم، مما أنهى مبرر وجود الإمارة وسلمها للضم النهائي للدولة المركزية دون مقاومة شعبية تذكر.

4- تأثير السياسة الخارجية على استقلالية القرار: انتهجت الإمارة الأولى سياسة خارجية مستقلة وبراغماتية، حيث كان ولاؤها للقوى الإقليمية الكبرى (حفصية أو مرينية) مرحلياً وظرفياً ويخدم هدف بقائها المستقل، في المقابل، كانت الإمارة الثانية منذ لحظة تأسيسها مدينة بالولاء للسلطان الحفصي، مما قيد استقلالية قرارها وفتح الباب لتحولها إلى ولاية تابعة عند أول اختبار حقيقي.

5- مفارقة الازدهار والهشاشة: أثبتت الدراسة أن الازدهار الاقتصادي والعمراني، كما حدث في الإمارة الأولى، لا يشكل وحده ضماناً لبقاء الكيان السياسي، بل قد يتحول إلى عامل جذب للأطماع الخارجية إذا لم يقترن بقوة دفاعية ذاتية وقاعدة اجتماعية متماسكة.

6- التفكك الداخلي هو العامل الأشد فتكاً: تخلص الدراسة إلى نتيجة مركزية مفادها أن التفكك والصراع الداخليين، كما جسدتهما الإمارة الثانية، يمثلان عاملاً أشد فتكاً ببقاء الكيانات السياسية وأسرع في إنهاء استقلالها من أي غزو أو تهديد خارجي، فالإمارة الأولى قاومت وتفاوضت، أما الثانية فتهاوت واستسلمت.

7- مصير الإمارتين يعكس طبيعة تأسيسهما: ارتبط مصير كل إمارة بشكل وثيق بطريقة تأسيسها؛ فالإمارة الأولى التي ولدت من رحم حاجة مجتمعية انتهت بكارثة تركت ألماً في الذاكرة الجمعية، بينما الإمارة الثانية التي قامت على القوة والصراع انتهت بهدوء نسبي كإجراء بيروقراطي، مما يؤكد أن من يفقد الشرعية الداخلية تدريجياً يفقد معها الحق في الحياة السياسية دون أن يأسف له أحد.

بهذه النتائج، يمكن القول إن تجربة بني ثابت تقدم درساً تاريخياً عميقاً حول ديناميكيات قيام وسقوط الكيانات السياسية المحلية في ظل ضعف الدولة المركزية في العصر الوسيط، وتبرز أهمية دراسة التاريخ بمنهج مقارن لاستخلاص العبر.

المصادر والمراجع

أولاً – المصادر:

1- ابن بطوطة، محمد بن عبدالله بن محمد، رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمطار وعجائب الأسفار، تحقيق محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987.

2- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمى تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م، ج6.

3- ابن قنفد، أبو العباس أحمد بن الخطيب ابن القنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968.

4- أحمد النائب الأنصاري الطرابلسي، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة التاريخ العثماني، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1970.

5- البكري، أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت 487 هـ/ 1094م): كتاب المسالك والممالك، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندرى فيرى، ترجمة سعد غراب، الدار العربية للكتاب، تونس، 1992م، ج2.

6- ـــ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ترجمة: وكلين دولسان، باريس، 1965.

7- التيجاني، أبو محمد عبد الله التجاني، رحلة التجاني، قدم لها حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1981.

8- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، 1998.

9- الشريف الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن إدريس، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.

ثانياً – المراجع:

1- البرغوثى، عبد اللطيف، تاريخ ليبيا الإسلامي، بيروت، 1972 م.

2- روسي، أتوري، ليبيا منذ الفتح العربى حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة محمد التليسى، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، بيروت، 1991م.

3- السباني، صالح الصادق، ليبيا أثناء العهد الموحدي والدولة الحفصية، (ق 6 – 10هـ/ 12/ 16م)، سلسلة الدراسات التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006.